تجربة التنمية في موريتانيا بين تواضع الإنجازات وتراكم الديون الخارجية
(نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠)

محمد محمود ولد محمد

أستاذ محاضر بجامعة نواكشوط (موريتانيا)،
وباحث في الدكتوراه، بكلية العلوم الاقتصادية
والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر III .
mmrachid@maktoob.com.

مقدمة

منذ أن ظهر مصطلح التنمية، ارتبط الحديث عنها ببعدها الاقتصادي. وكان الاقتصاديون في البداية لا يهتمون بالتمييز بين التنمية والنمو، ثم جاء من اعتبر أن النمو مفهوم كمّي، وأما التنمية فهي تعني تغييراً نوعياً ومقصوداً في البنية الاقتصادية، ينتج منه تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية وتزايد الأهمية النسبية التي يحتلها قطاع الصناعة التحويلية. وقام هذا التحليل على فرضية أن التنمية الاقتصادية يجب أن تنتج تنمية اجتماعية وتقدماً علمياً وثقافياً وتحديثاً في المحصلة النهائية[1].

ومع كل هذا فقد ظل المقياس الأساسي للتنمية الاقتصادية هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس كمّي يعجز عن التعبير عن التغيرات في بنية الاقتصاد. وحتى على مستوى القياس الكمّي الخالص فقد ثبت أنه مقياس مضلل، لأنه يختزل عناصر متعددة ومتنافرة من حيث الدلالة في نسبة بسيطة وغير ذات مدلول كبير. ولكن حين أظهرت نتائج تجارب التنمية خلاف ما عُلّق عليها من آمال، فقد انصبت الانتقادات على استراتيجيات التنمية أكثر من تعرضها لمفهوم التنمية نفسه.

أما في مجال التنمية الاقتصادية (بوصفها فعلاً إرادياً يستهدف إحداث تغييرات إيجابية في حياة المجتمع)، فيُعدّ التخطيط، أو البرمجة الاقتصادية، أداة ضرورية لتحقيق التنمية. ويعتقد البعض[2] أن ما كان يُطلق عليه «تخطيط» في الدول النامية، يمكن تسميته فقط «برمجة اقتصادية»، وليس تخطيطاً بالمفهوم الدقيق. ونجد أن هذا المفهوم ينطبق، إلى حد معين، على تجربة التنمية في موريتانيا في مراحلها المختلفة.

في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي للدول النامية، وفي ظل استراتيجيات تنموية طموحة واجهت شحّاً كبيراً في موارد التمويل المحلية، أصبح الاعتماد على الديون الخارجية هو الخيار الأسهل في نظر حكومات هذه الدول، وخاصة حين لم يكن مرحباً بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو أنها كانت غير راغبة في القدوم أصلاً، وهو ما أسفر عن تراكم الديون الخارجية وتصاعد خدماتها، ما نجم عنه في النهاية حدوث أزمة مديونية خارجية خانقة بدأت سنة ١٩٨٢ في دول أمريكا اللاتينية.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي يُعرّف الدين الخارجي بأنه «المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية، وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد بلد معين، في وقت معين لغير المقيمين، والذي يقتضي أداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الأصلي، مع أو

(١) سيد محمود ولد سيد محمد، «التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية،» (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٨٨)، ص ٨٦ ـ ٩٠.

(٢) عبد الكريم مفيد، **مبادئ التخطيط الاقتصادي** (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٧٩)، ص ٥٢.

من دون الفائدة، في فترة أو فترات زمنية مستقبلية»[٣]. وتشمل هذه الخصوم متأخرات الأصل والفوائد.

وتكمن أهمية دراسة العلاقة بين المديونية الخارجية والتنمية في كون أن هذه المديونية أصبحت من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية المدينة، وهو وضع نجد أنه ينطبق إلى حد كبير على تجربة التنمية في موريتانيا في مراحلها المختلفة.

وتتلخص الإشكالية الرئيسة للبحث الذي نحن في صدده هنا في التساؤل الآتي: **هل ساهم تمويل برامج التنمية في موريتانيا بالديون الخارجية (تطبيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر كنموذج) في تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد التنموي، وكيف تطورت أعباء الدين الخارجي في ظله، وما هي المؤشرات الدالة على كل ذلك، وكيف تطورت؟**

وسنعالج هذه الإشكالية بمحالة الإجابة عن هذا التساؤل ضمن المحورين الآتيين:

ـ تقييم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في ضوء أهدافه وأهم السياسات والنتائج المعلنة والاستثمارات العمومية المنفذة من خلاله.

ـ تطور الديون الخارجية ومؤشراتها في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

أولاً: تقييم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠١ ـ ٢٠١٠)

بدأت تجربة التنمية في موريتانيا بمرحلة خطط التنمية (١٩٦٣ ـ ١٩٨٤) التي استهدفت تحقيق تنمية شاملة (بحسب أهدافها المسطرة)، واعتمد بشكل شبه مطلق على الدين الخارجي لتمويل الاستثمارات العمومية بنسب تراوحت بين ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة، ما نجم عنه نمو كبير للمديونية الخارجية وتصاعد مؤشراتها، إذ ارتفع إجمالي الدين من ٢٧ ملايين دولار سنة ١٩٧٠ إلى ١٣٣٨ مليون دولار سنة ١٩٨٤. كما قفزت خدمة الدين من ٤ مليون دولار إلى٦٧ مليون دولار في الفترة نفسها، في حين وصل مؤشر نسبة الدين/ الناتج إلى ١٥٩,٦ بالمئة سنة ١٩٨٤. ووصل كذلك مؤشر نسبة خدمة الدين/ حصيلة الصادرات إلى ٣٤ بالمئة للسنة نفسها، ما أدخل البلاد في أزمة مديونية خانقة وصلت ذروتها مع نهاية سنة ١٩٨٤.

بعدها بدأت موريتانيا تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي استمرت خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠، وتراوحت نسب تمويل الاستثمارات العمومية بالديون الخارجية خلالها ما بين ٩٣ ـ ٨٨ بالمئة، وهو ما نتج منه ارتفاع آخر لحجم الدين الخارجي من ١٤٢٦ مليون دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٢٦٤٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٠. وأما خدمة الديون فانخفضت في الفترة نفسها من

(٣) صندوق النقد الدولي، **دليل إحصاءات الدين الخارجي** (واشنطن: منشورات الصندوق، ٢٠٠٣)، ص ٧.

١٠٤,١ مليون دولار إلى ٨٣ مليون دولار، على الرغم من أنها شهدت قفزة قياسية سنة ١٩٩٣ حين وصلت إلى ٢٦٣,٣ مليون دولار[٤]. ووصل مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم/ الناتج الداخلي الخام إلى ٢١٧,٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٠.

وعند مقارنة تطور هذه المؤشرات في مرحلتي الخطط وبرامج الإصلاح يظهر أن مؤشر نسبة إجمالي الدين/ الناتج كان أعلى في مرحلة البرامج[٥]. كما أن نسب تمويل الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية كانت أعلى في ظل برامج الإصلاح بالمقارنة بالخطط.

ونتيجة المعطيات السابقة (نمو حجم الدين ومؤشراته في المرحلتين السابقتين)، فقد صُنّفت موريتانيا ضمن مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (Pays Pauvre Très Endetté ((PPTE)، لتدخل مرحلة التأهيل للاستفادة من مبادرة تخفيض الديون عن هذه المجموعة، والتي أطلقها صندوق النقد والبنك الدوليين سنة ١٩٩٦[٦]، وهو ما تطلب وضع برنامج لمحاربة الفقر عُرف باسم «الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر»، الذي مثّل المرحلة الثالثة من تجربة التنمية في موريتانيا، وتضمن تحليلاً لحالة الفقر في موريتانيا وعرضاً لاستراتيجية محاربته في الأمد الطويل (٢٠٠١ ـ ٢٠١٥). كما تناولت الوثيقة خطط العمل التي سيتم تنفيذها على مراحل: نُفّذت الأولى منها سنة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤، ونُفّذت الثانية سنة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، وتقييم هذه الرحلة (المكوّنة من مرحلتين) هو موضوعنا في هذه الفقرة.

١ ـ تقييم المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤)

ستقتصر دراستنا هنا على الأهداف الأساسية وأهم السياسات والنتائج المعلنة خلال هذه المرحلة، بما فيها توزيع الاستثمارات العمومية المنفذة فعلاً على القطاعات ذات الأولوية.

أ ـ أهداف المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي[٧]

يتعلق الأمر هنا بالأهداف في مجال النمو واستقرار الاقتصاد الكلي وتخفيف الفقر. وتتمثل الأهداف الرئيسة المرجو تحقيقها في هذا المجال عند اكتمال تنفيذ خطة العمل (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤) بما يأتي:

(٤) «Indicateurs de la Dette,» Ministère des Affaires Economiques et développement en RIM (Cellule d'analyses stratégique), p. 7.

(٥) «Athalie National sur la stratégie de désendettement de la Mauritanie (Résultat),» Ministère des Affaires Economique et développement en RIM (NKTT) (février 2000), p. 21

(٦) **دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية** (واشنطن: صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٠١)، ص ٣٦.

(٧) «مشروع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر»، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، ص ٤٧.

أ ـ تحقيق معدل نمو سنوي للناتج يصل إلى ٧ بالمئة بحلول عام ٢٠٠٤.

ب ـ الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز ٢,٤ بالمئة سنة ٢٠٠٤. وتمت مراجعة هذا الهدف لاحقاً ليكون ٣,٧ بالمئة.

ج ـ الوصول بعجز الموازنة العامة إلى ٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠٠٤.

د ـ الوصول بعجز الحساب الجاري إلى نسبة ١٤,٧ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠٠٤.

هـ ـ الوصول بالاحتياطيات الخارجية إلى (٦) أشهر من الاستيراد.

و ـ تحقيق معدل استثمار عمومي يبلغ ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ز ـ تخفيض نسبة أثر الفقر إلى ٣٨,٦ بالمئة ونسبة الفقر الشديد إلى ٢١,٨ بالمئة.

ويمكن وصف هذه الأهداف بأنها كانت طموحة ويصعب بلوغها في ظل الظروف السائدة والتحديات التي تهدد احتمالات تحقيقها مثل[٨]:

- الحساسية الشديدة للاقتصاد الموريتاني حيال الصدمات الخارجية التي تؤثر في أحجام الصادرات وأسعارها التي تتميز بتركز سلعي وجغرافي شديدين، فضلاً عن الاعتماد الكبير على القروض الخارجية لتمويل برامج التنمية.
- حساسية أهداف النمو وتخفيض الفقر الريفي تجاه أي تدهور في الظروف المناخية.
- كون تنفيذ البرنامج يتطلب وجود قدرات مؤسسية لدى كافة القطاعات بغية القيام بالإصلاحات المبرمجة على الوجه الأكمل وتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة.

أما عن حزمة السياسات المزمع تطبيقها في هذه المرحلة فقد تركّزت حول:

- سياسة مالية تستهدف تعبئة الموارد المحلية وضبط النفقات وتحسين المداخيل.
- سياسة نقدية تقوم على التدخل غير المباشر بهدف الحد من التضخم ودعم الحساب الجاري.
- دعم الصادرات وتحسين تنافسيتها بتخفيض أكلاف الإنتاج (الطاقة، المواصلات).
- تنمية مندمجة في الوسط الريفي بواسطة مشاريع متعددة القطاعات تخدم التنمية المحلية.
- تنمية حضرية تقوم على إقامة المزيد من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

- تنمية المصادر البشرية بنشر التعليم وتحسين الصحة وخدمات الماء والصرف الصحي.
- دعم المشاريع الصغيرة بواسطة القروض وتنفيذ برامج للتكوين المهني.
- تنفيذ برامج استثمار عمومي تركّز على القطاعات ذات الأولوية، بحسب ما سيرد لاحقاً.

ب ـ نتائج المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي[٩]

على الرغم من وضع نظام لمتابعة الإطار الاستراتيجي وتقييمه لمحاربة الفقر، واعتباره شرطاً لإنجاح هذا البرنامج، إلا أن تلك الجهود وغيرها لم تتمكن من مجابهة التحديات التي واجهها تنفيذ المرحلة الأولى من هذا الإطار، ولم تفلح في تحقيق الأهداف الأساسية للاستراتيجيا، بحسب ما يظهره تتبع النتائج المحققة في ضوء الأهداف المرسومة، وعلى النحو الآتي:

(١) تطور النمو: عند تتبعنا لتطور معدلات نمو الناتج الحقيقي في مرحلة الاستراتيجية في الأمد القصير (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤)، نجد أن معدل النمو بلغ في المتوسط ٣,٧ بالمئة طيلة هذه الفترة، ولكن النتائج المحقّقة سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ (٥,٦ بالمئة، ٥,٢ بالمئة) على التوالي، كانت أقرب إلى الهدف المحدد، والبالغ ٧ بالمئة بحلول سنة ٢٠٠٤. وما هذا التذبذب والتدهور في معدلات النمو إلا انعكاس لتطور مكوّنات هذا الناتج. فقد عرف القطاع الريفي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد التقليدي) تراجعاً كبيراً في السنتين الأوليتين، إذ نما بمعدل سالب بلغ ـ ٨,٢ بالمئة. ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تدهور الإنتاج الزراعي في هذه السنوات. كما حصل الشيء نفسه للقطاع الصناعي الذي بلغ معدل نموه ـ ١,٦٥ بالمئة و ـ ٥,٩ بالمئة و ـ ١,٢٥ بالمئة في السنوات ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي.

وكان القطاع الثالث (البناء والأشغال العامة، والنقل والمواصلات، والتجارة، والمطاعم، والفنادق... إلخ) هو أحسن القطاعات حالاً، إذ شهد نمواً منتظماً في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤، وبلغ معدل نموه في المتوسط ١٥,١ بالمئة سنوياً في الفترة نفسها.

(٢) تطور التضخم: أما بالنسبة إلى الهدف الثاني المتعلق بتخفيض معدلات التضخم، فقد كانت النتائج مخيبة للآمال على امتداد الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤، إذ وصل معدل التضخم إلى ٧,٢ بالمئة كمتوسط للفترة. ويعود السبب الرئيس لارتفاع التضخم في هذه الفترة إلى السياسة التوسعية على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية (خلافاً للسياسة المعلنة)، التي أدت إلى نمو الكتلة النقدية بنسبة ٧٦,٥ بالمئة في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤. وتعكس هذه النتيجة عجز

(٩) «تقييم المرحلة الأولى من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر: تمهيد المرحلة الثانية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠»، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، ص ٢٢ ـ ٢٧.

السلطات الموريتانية عن كبح التضخم وفشلها في محاربة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقمه. وهنا تجب الإشارة إلى أن معدلات التضخم المعلن عنها لا تعكس الواقع، وذلك لعدة عوامل، منها ما هو سياسي (نشر بيانات مغلوطة)، فضلاً عن حساب المعدلات على أساس الأسعار في العاصمة نواكشوط من دون أخذ الأسعار في الولايات والمدن الداخلية في الحسبان.

(٣) تطور وضع الموازنة: وبخصوص عجز الموازنة: فقد وصل إلى ١١,٥ بالمئة من الناتج كمتوسط للفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤)، مع أنه كان قد وصل إلى ١٤,٣ بالمئة من الناتج سنة ٢٠٠١ وتراجع مع نهاية سنة ٢٠٠٤ إلى ٨ بالمئة من الناتج بسبب الإجراءات الصارمة المتخذة في النصف الثاني من تلك السنة، للحد من هذا العجز.

(٤) تطور الحساب الجاري: أما وضع الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية)، فقد شهد تدهوراً كبيراً، إذ وصل عجزه إلى مستويات قياسية في سنتي ٢٠٠٣ (٢٩٣ مليون دولار) و٢٠٠٤ (٦١٠ مليون دولار)، ووصلت نسبته إلى الناتج نحو ٢٣,٧ بالمئة طيلة الفترة.

(٥) تطور الاحتياطيات الرسمية: بالنسبة إلى الاحتياطيات الرسمية، فقد ظل مستواها ضعيفاً طيلة الفترة (من دون موارد البترول)، إذ تراوحت بين ٠,٤ و١,٤ من أشهر الاستيراد، وهي حصيلة بعيدة جداً من الهدف المحدد، والبالغ ٦ أشهر من الاستيراد.

(٦) تطور معدل الاستثمار العمومي: في ما يتعلق بمعدل الاستثمار العمومي، فلم تستطع الجهود المقام بها كذلك تحقيق المعدل المرسوم، الذي حددته الاستراتيجيا بـ: ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من الزيادات الملاحظة والمتتالية في مبالغ الاستثمار العمومي على مدى السنوات الأربع، إذ ارتفع من ٣٤ مليار أوقية سنة ٢٠٠١، وبنسبة ١٤,١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى نحو ٥٢ مليار أوقية سنة ٢٠٠٤، وهو ما يشكّل نسبة قدرها ١٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

(٧) تخفيض الفقر: بخصوص معدل الفقر، فقد انخفض من ٥١ بالمئة سنة ٢٠٠٠ إلى ٤٦,٧ بالمئة سنة ٢٠٠٤، وانخفض الفقر الشديد من ٣٤,١ بالمئة سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٩ بالمئة سنة ٢٠٠٤. وهذه المستويات تقل عن الأهداف المحددة (٣٨,٦ بالمئة لمعدل الفقر) و(٢١,٨ بالمئة لمعدل الفقر الشديد) التي كان يؤمل الوصول إليها مع نهاية ٢٠٠٤.

ج ـ توزيع الاستثمارات العمومية المنفذة خلال المرحلة الأولى: بخصوص برنامج الاستثمار العمومي المنفذ في المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤)، فقد بلغ نحو ١٥٧٤٩٧ مليون أوقية[١٠]، وتم توزيعه على القطاعات ذات الأولوية على النحو الآتي:

(١٠) تجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الأوقية مقابل الدولار الأمريكي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ تراوح ما بين ٢٥٠ و٢٧٠ أوقية للدولار الواحد.

القطاعات	النسبة المئوية
أ ـ الاستصلاح الترابي	٣٤
ب ـ التنمية البشرية	١٧
ج ـ التنمية الريفية	١٦
د ـ التنمية الصناعية	١٣
هـ ـ مشاريع متعددة القطاعات	١٣
و ـ التنمية المؤسسية	١٣
ز ـ الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	٥

ويلاحظ من التوزيع السابق للاستثمارات العمومية أن الأولوية النسبية حظي بها مجال الاستصلاح الترابي، وهو أمر مبرر بالنظر إلى أن مشاريع هذا المجال تتركز أساساً في الوسط الريفي الذي هو الخزان الأول للفقر في موريتانيا.

وبخصوص تمويل هذه الاستثمارات العمومية المنفذة طيلة فترة البرنامج، فقد تم تمويلها بالديون الخارجية بنسبة بلغت ٥٧ بالمئة.

٢ ـ تقييم المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)[١١]

يتعلق الأمر هنا بالحديث عن تقييم هذه المرحلة من حيث أهدافها ونتائجها وتوزيع الاستثمارات العمومية المنفذة في ظلها على القطاعات التي اعتبرت ذات أولوية.

أ ـ أهداف المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي

حددت أهم أهداف هذه المرحلة على النحو الآتي:

(١) رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام إلى ١٠,٧ بالمئة كمتوسط سنوي طيلة الفترة.

(٢) العمل على تخفيض معدل التضخم إلى حدود ٥ بالمئة بحلول سنة ٢٠١٠.

(٣) السيطرة علي عجز الموازنة (من دون الهبات) ليكون في حدود ١٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام كمعدل طيلة الفترة.

(٤) رفع احتياطي العملات الصعبة إلى ما يغطي ٣,٧ من أشهر الواردات مع انتهاء الفترة.

(٥) تخفيض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى ٣٥ بالمئة بدلاً من ٤٦ بالمئة (٢٠٠٦)، وتخفيض هذا المعدل بين سكان الريف إلى أقل من ٤٥ بالمئة سنة ٢٠١٠ بدلاً من ٦٠ بالمئة عند بداية المرحلة.

(١١) «حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ٢٠٠٦-٢٠١٠»، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)، ص ١٥ ـ ٢٨.

أما السياسات المعلن عن نية تنفيذها في هذه المرحلة فهي السياسات نفسها في المرحلة السابقة مع تجنب جوانب القصور والانحرافات الملاحظة في التنفيذ، التي هي كبيرة من دون شك كما أظهرتها النتائج السابقة.

ب ـ نتائج المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي

(١) تطور النمو الاقتصادي: لقد استقر متوسط النمو الاقتصادي في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩ عند ٣,٣ بالمئة خارج النفط، وعند ٣,٨ بالمئة بما في ذلك النفط، وهي نتائج لا تكاد تبلغ ثلث توقعات الإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر الذي كان يُطمح إلى بلوغ نسبة النمو ١٠,٧ بالمئة في الفترة نفسها، وفي هذه الفترة عانى الاقتصاد الموريتاني آثار الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية التي نتج منها انخفاض في الطلب الخارجي وهبوط في الأسعار الدولية لأهم المنتجات المصدرة (الحديد، النحاس، النفط)، بالإضافة إلى إنتاج نفطي جاء تحت مستوى التوقعات بكثير، فلم يتجاوز متوسط إنتاج قطاع النفط في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨ عتبة ٢١١٠٢ برميل في اليوم مقابل تقديرات متوسطها ٤٢٠٠٠ برميل في اليوم، وإنتاج ١٠٧٤٠ برميل فقط في اليوم سنة ٢٠٠٩ مقابل تقديرات أصلية تبلغ ٧٥٠٠٠ برميل في اليوم. وبصفة أخص، فقد تأثرت الوضعية الاقتصادية تأثراً بالغاً سنة ٢٠٠٩ بسبب انعكاسات الأزمة العالمية وظروف داخلية غير مؤاتية على الإطلاق، إذ تراجعت نسبة النمو خارج النفط إلى ـ ٠,٩ بالمئة. وذلك بسبب ضعف أداء قطاعات الزراعة والمعادن والبناء والأشغال العامة، ولذلك جاء نمو الناتج الداخلي الخام العام سالباً (ـ ١,١ بالمئة)[١٢]. ويُظهر الجدول الرقم (١) المساهمات القطاعية في نمو الناتج.

ويتبين من تحليل نتائج النمو، بحسب مساهمة كل قطاع، أن **القطاع الثالث** (الخدمات والتجارة) كان المحرك الرئيس للنمو بمساهمة بلغت ١,٦ نقطة في المتوسط في هذه الفترة. وبالفعل فقد عرف القطاع الثالث نمواً منتظماً يقدر بحوالى ٤ بالمئة. و**أما القطاع الثاني** (المعادن والنفط)، فعلى الرغم من دوره المحرك في تكوين النمو المحقق (إذ ساهم بـ ١,١ نقطة)، فقد كان العنصر الحاسم في عرقلة تحقيق الهدف التنموي للإطار الاستراتيجي الثاني لمحاربة الفقر. فمن أصل توقعات لنسبة نمو تبلغ ١٤,١ بالمئة في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩، لم يتجاوز نمو القطاع نسبة ٤,٩ بالمئة في هذه الفترة.

أما القطاع الريفي الذي ترتبط به حياة أكثر من ٥٠ بالمئة من السكان بصورة مباشرة، ويشكّل المنطقة الرئيسة لتركز الفقراء، فقد كان الأقل مساهمة في النمو الإجمالي (٠,٦ نقطة) في الفترة التي تناولتها الدراسة، إذ عرف هذا القطاع نمواً حقيقياً للناتج الداخلي الخام بمعدل ٣,٥ بالمئة في السنة. وعلى الرغم من حجم الاستثمار المخصص له ضمن مختلف مراحل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، إلا أن القطاع الريفي تميز بتدني الإنتاجية.

(١٢) التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني ٢٠٠٩، ص ٢٦ ـ ٣٣.

الجدول الرقم (١)
تطور المساهمات القطاعية في نمو الناتج الداخلي الخام في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩

(الأرقام بالنسبة المئوية)

القطاع	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	المتوسط
القطاع الأول (الزراعة، الصيد)	٠٠	٠,٨	١,٤	٠,٣	٠,٦
القطاع الثاني (النفط، المعادن)	٨,٢	ـ ٢,٤	ـ ٠,٢	ـ ١,٢	ـ ١,١
القطاع الثالث (الخدمات)	٢,٤	٢,١	٢,١	ـ ٠,١	١,٦
قطاع الخدمات الخصوصية	١,٩	١,٧	١,٧	٠,٠	١,٣
قطاع الإدارات العمومية	٠,٥	٠,٤	٠,٤	ـ ٠,٥١	٠,٣
الرسوم غير المباشرة	٠,٨	٠,٦	٠,٤	ـ ٠,١	٠,٤
نمو الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق	١١,٤	١,٠	٣,٧	ـ ١,١	٣,٨
توقعات النمو ضمن الإطار الاستراتيجي	١٩,٤	٩,٦	٧,٧	٥,٩	١٠,٧

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية الموريتانية، وثيقة قُدِّمَت إلى: الطاولة المستديرة التي نظمتها الحكومة الموريتانية للممولين في بروكسل بتاريخ ٢٢ ـ ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٠، ص ٦٥ ـ ٧٦.

(٢) تطور التضخم: بسبب الارتفاع الحاد لأسعار الطاقة وأسعار عدد من المواد الغذائية المستوردة، بلغ المعدل السنوي للتضخم ٧,٣ بالمئة في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨. إلا أنه انخفض إلى ٢,٣ بالمئة مع نهاية سنة ٢٠٠٩. ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات الرامية إلى الحد من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، وأيضاً إلى الظروف الدولية التي شهدت هبوطاً لأسعار المواد الأساسية، فضلاً عن أنه يعود إلى تطبيق سياسة نقدية حذرة[١٣].

(٣) تطور المالية العامة: لقد بلغ عجز الميزانية خارج النفط والهبات ٦٠,٣ مليار أوقية في المتوسط في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩، أي ما يساوي نسبة ٨,٦ بالمئة من الناتج الداخلي الخام خارج النفط. وقد اتخذ هذا العجز اتجاهاً منتظماً، إلى حد ما، في الفترة مع تسجيل ارتفاع حاد سنة ٢٠٠٨، نتيجة تنفيذ البرنامج الخاص للتدخل الرامي إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة الغذائية.

وبأخذ الهبات والعائدات النفطية في الحسبان، يلاحظ أن هذا الرصيد سجل فائضاً قدره ٣٨ ملياراً في السنة في المتوسط في الفترة نفسها. وتفسر الوضعية أساساً بمراعاة الموارد المتأتية من إلغاء المديونية في إطار مبادرة تخفيف المديونية المتعددة الأطراف سنة ٢٠٠٦، التي بلغت ٢٤٢,٥ مليار أوقية، أي نحو ٨٩٧ مليون دولار[١٤] من ناحية، والعائدات النفطية من ناحية ثانية.

(١٣) التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني ٢٠٠٨، ص ٣٣.

(١٤) «Republique Islamique de mauritanie: Document de strategie par pays,» Banque africaine de developpement (2006-2007), p. 6.

وقد عرفت **إيرادات الدولة خارج الهبات والنفط** زيادة منتظمة في هذه الفترة (١١,٢ بالمئة سنوياً) مدعومة بالإيرادات الجبائية (+٩,٥ بالمئة) وغير الجبائية (+١٤,١ بالمئة)، **وقد حصلت الرسوم غير الجبائية** أساساً من مداخيل اتفاق الصيد مع الاتحاد الأوروبي وأرباح المؤسسات العمومية[١٥].

وفي ما يتعلق بالنفقات العمومية، فقد بلغت في المتوسط ٢٣٢ مليار أوقية في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩ بمتوسط ارتفاع يقارب ١١ بالمئة. وتتكون العوامل المؤثرة في النفقات العمومية من ثلاثة عناصر أساسية، وهي: كلفة تنفيذ برنامج التدخل الخاص التي بلغت ٣٠ بالمئة من النفقات الجارية سنة ٢٠٠٨، وتقلص نفقات خدمة الدين، وانخفاض النفقات الجارية بنحو ١٠ بالمئة سنة ٢٠٠٩ بسبب تحسن تسيير الأموال العمومية.

(٤) تطور الاحتياطيات: في ما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات (بالأشهر)، فقد وصل معدلها ٢,٥ بالمئة سنة ٢٠٠٩، وهي نتيجة تقل عن الهدف المحدد (٣,٧ بالمئة) مع نهاية الفترة سنة ٢٠١٠، بل وتقل عن تلك المسجلة سنة ٢٠٠٦ والمقدرة بنحو ٢,٦ بالمئة.

(٥) تخفيف الفقر: أما النتائج المحققة على مستوى تخفيف الفقر، فقد وصل المعدل العام للفقر إلى ٤٢ بالمئة نهاية ٢٠٠٨، في حين وصل المعدل في الريف إلى ٥٥ بالمئة، وهي نتائج بعيدة من الأهداف المحددة مع نهاية المرحلة الثانية (٣٥ بالمئة للمعدل العام و٤٥ بالمئة للمعدل في الريف).

ج ـ الاستثمارات العمومية المنفذة في المرحلة الثانية من الإطار الاستراتجي

بخصوص برنامج الاستثمار العمومي المنفذ في المرحلة الثانية من الأطر الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)، فقد بلغ مجموعه نحو ٦٩٤٨٢٣ مليون أوقية، وكانت موزعة على القطاعات ذات الأولوية على النحو الآتي[١٦]:

القطاعات	النسبة المئوية
أ ـ الاستصلاح الترابي	٥٤,٨
ب ـ التنمية الريفية	١٠
ج ـ المشاريع متعددة القطاعات	١٠
د ـ التنمية الصناعية	٩,٦
هـ ـ تنمية المصادر البشرية	٩,٠
و ـ التنمية المؤسسية	٣,٦
ز ـ الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	٣,٠

(١٥) التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني ٢٠٠٩، ص ٦٣.

(١٦) «حصيلة تنفيذ المرحلة الثانية من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر»، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)، ص ٦٠ (بتصرّف).

نلاحظ من التوزيع السابق للاستثمارات العمومية المنفذة أن تنمية الموارد البشرية لم تحصل إلا على نسبة ٩ بالمئة، وهي مفارقة غريبة بالنسبة إلى استراتيجيا موجهة لمحاربة الفقر، باعتبار أن أي محاربة للفقر يُتوقع نجاحها لا بد أن تبدأ بتنمية المورد البشري. ولعل تخصيص النسبة الكبرى (٥٤,٨ بالمئة) للاستصلاح الترابي يجد مبرره في أن الريف يعتبر الخزان الأول للفقر في موريتانيا، مع أنه ليس الوحيد، إذ تعتبر ضواحي المدن الكبرى مجالات كبرى لانتشار مظاهر الفقر.

وأما بالنسبة إلى مصادر تمويل هذه الاستثمارات العمومية، فقد تم تمويلها بالقروض الخارجية بنسبة بلغت ٦٣ بالمئة.

يتضح مما سبق (تقييم المرحلتين) أن الأهداف الاقتصادية الأساسية للاستراتيجيا الوطنية لمحاربة الفقر لم تتحقق على الوجه المطلوب. وبحسب رأينا فإن ذلك يرجع إلى حد ما إلى المبالغة الكبيرة في الأهداف المسطرة، التي لا تتماشى وقدرة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية للبلد، وكذلك المعوقات التي واجهت التنفيذ، مثل قصور الأعمال المنفذة عن تلك المبرمجة (بسبب عدم انسجام أولويات الممولين الأجانب مع أولويات البرنامج في حالات كثيرة)، وتنفيذ أعمال لم تكن مبرمجة أصلاً للسبب نفسه، وتأثير الصدمات الخارجية والظروف المناخية المحلية، وتدني قدرات القطاع الخاص، وضعف الوساطة المالية، فضلاً عن تخلف البنية التحتية عموماً، وخاصة في مجال النقل، وتدني جودة خدمات الاتصالات وارتفاع أسعارها، ونقص عرض الكهرباء وارتفاع أسعارها.

ثانياً: تطور الدين الخارجي ومؤشراته في ظل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩)

نظراً إلى ما تركته أزمة الديون الخارجية على الدول المدينة من آثار (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، فقد ظهرت الحاجة إلى استخدام بعض المؤشرات التي تقيس أعباء الديون الخارجية وآثارها، إذ تمت الاستعانة بمؤشرين يعتبران من أكثر المؤشرات استخداماً في مجال قياس أعباء الديون الخارجية، وهما نسبة إجمالي الين الخارجي/ الناتج الداخلي الخام، ونسبة خدمة الدين الخارجي/ حصيلة الصادرات، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن وصول هذين المؤشرين (٤٠ بالمئة)[١٧] و(٢٥ بالمئة) على التوالي، يعتبر معوّقاً للتنمية، مع ضرورة الاعتراف بأن هذه المؤشرات هي مجرد نسب إحصائية تحتاج إلى قدر من التحليل الاقتصادي ليقوي صلتها بالواقع، وهو ما لا يتاح في بعض الأوقات. وعلى الرغم من ذلك سنحاول تطبيق هذين المؤشرين على وضعية موريتانيا في هذه الفقرة، مع استخدام مؤشر آخر

(١٧) «هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة،» صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية رقم ٣٤ (٢٠٠٠)، ص ٣.

هو نسبة تمويل الاستثمارات العمومية بالقروض الخارجية، الذي هو مؤشر خطير على تبعية البلد لمصادر القروض الخارجية، خاصة عند ما تتجاوز نسبة ٢٥ بالمئة[١٨].

سنحاول في هده الفقرة تتبع تطور إجمالي الدين العام الخارجي وخدماته ومؤشراته في المرحلتين الأولى والثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وذلك من خلال:

١ ـ تطور إجمالي الدين وخدماته في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

لاحظنا في الفقرة السابقة أن الاستثمارات العمومية المنفذة في المرحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر تم تمويلها بالديون الخارجية بنسب بلغت ٥٧ بالمئة و٦٣ بالمئة على التوالي، وهو ما نتج منه نمو الدين وتطور خدماته بشكل متصاعد، وإن شابه بعض التذبذب، كما يُظهره الجدول الرقم (٢).

الجدول الرقم (٢)
تطور إجمالي الدين وخدماته في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩

السنوات	إجمالي الدين	خدمة الدين المسددة
٢٠٠٠	٢٦٤٨	٨٣
٢٠٠١	٢٧٤٩	٧٤
٢٠٠٢	٢٦٦٧	٥٤
٢٠٠٣	٢٨١٣	٥٥
٢٠٠٤	٣٠٤٠	٥٧
٢٠٠٥	٣١٣٥	٦٧
٢٠٠٦	٢٢٨١	٩١
٢٠٠٧	٢٤٤٧	٨٦
٢٠٠٨	٢٧٧٥	٧٧
٢٠٠٩	٢٩٧٧	٦١

المصدر: وزارة المالية الموريتانية، إدارة الديون الخارجية (قاعدة بيانات الإدارة) (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠).

ونلاحظ من الجدول الرقم (٢) ما يأتي:

أ ـ شهد إجمالي الدين نمواً متصاعداً في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، على الرغم من تذبذبه الطفيف، ويعود سبب نمو الديون بالأساس إلى عاملين أساسيين هما:

(١٨) إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة. آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٤ ـ ٣٤.

(١) ازدياد صافي السحب على القروض الجديدة الذي ارتفع من ٦٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ إلى ٩٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٥.

(٢) ازدياد متأخرات الدين التي ارتفعت من ٥٤٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ إلى ٩٢٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، وتتكون كل متأخرات الدين الموريتاني من ديون ثنائية لبلدان عربية، في مقدمتها الكويت وليبيا والجزائر والعراق[١٩].

ب ـ أما الانخفاض الملاحظ في حجم الدين سنة ٢٠٠٦، فيعود إلى تخفيض الديون متعددة الأطراف الذي حصلت عليه موريتانيا نهاية تلك السنة، إذ وصل مبلغ هذا التخفيض إلى نحو ٨٩٧ مليون دولار كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ج ـ وأما الفترة اللاحقة، فقد شهدت تصاعد حجم الدين مدفوعاً بالعاملين السابقين (ازدياد صافي السحب وتراكم المتأخرات)، إذ وصل صافي السحب إلى ٢٩٩ مليون دولار ستة ٢٠٠٨، في حين وصل حجم المتأخرات إلى نحو ١٢٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ كذلك.

٢ ـ تطور مؤشرات الدين الخارجي في ظل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

رأينا من إشاراتنا السابقة إلى تطور حجم الدين الخارجي ومؤشراته في مرحلتي الخطط وبرامج الإصلاح الاقتصادي السابقتين، أن موريتانيا كانت في وضعية أزمة مديونية من خلال تطور مؤشرات مديونية البلد الخارجية. كما لاحظنا أن قيم هذه المؤشرات كانت أكبر في مرحلة برامج الإصلاح الاقتصادي بالمقارنة بمرحلة خطط التنمية التي سبقتها. وسنحاول هنا التعرف إلى تطور المؤشرات نفسها في المرحلتين الأولى والثانية من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)، وذلك من خلال الجدول الرقم (٣).

الجدول الرقم (٣)
تطور أهم مؤشرات الدين الخارجي الموريتاني في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨

السنوات	إجمالي الدين/ الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	خدمة الدين/ الصادرات (نسبة مئوية)
٢٠٠٠	٢١٧,٨	١٨,٨
٢٠٠١	٢٠٧,٨	١٧,٢
٢٠٠٢	١٧٥,٩	١٣,٤
٢٠٠٣	١٧٣,٧	١٤,٢
٢٠٠٤	١٤٣,٣	١٢,٥

يتبع

(١٩) التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني ٢٠٠٥، ص ٤٣.

تابـع

٢٠٠٥	١١٩,١	٩,١٥
٢٠٠٦	٩٤,١	٧,٦
٢٠٠٧	٩٦,١	٥,٦
٢٠٠٨	٧٢,٦	٤,٧

المصدر: «إحصاءات موازين المدفوعات والدين الخارجي للدول العربية،» صندوق النقد العربي (٢٠٠٩)، الجدول ٥١، و World Bank, «Global Development Finance,» vol. 2 (2007), pp. 257-259.

يمكن ملاحظة الآتي من الجدول الرقم (٣):

١ ـ تميز المسار العام لتطور المؤشرات في هذه الفترة بالتراجع، إذ انخفض مؤشر نسبة إجمالي الدين/ الناتج الداخلي الخام من ٢١٧,٨ بالمئة سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٢,٦ بالمئة سنة ٢٠٠٨. كما انخفض معدل خدمة الدين/ حصيلة الصادرات من ١٨,٨ بالمئة سنة ٢٠٠٠ إلى ٤,٧ بالمئة سنة ٢٠٠٨. ويمكن تفسير تراجع مؤشرات الديون الخارجية في ضوء العوامل الآتية:

أ ـ تخفيضات المديونية التي حصلت عليها موريتانيا عدة مرات في هذه الفترة، ومن جهات دائنة متعددة، كان آخرها تخفيض المديونية متعددة الأطراف سنة ٢٠٠٦، التي بلغت نحو ٨٩٧ مليون دولار كما سبقت الإشارة إليه.

ب ـ تراكم المتأخرات (معظمها متأخرات فوائد) مستحقة لبلدان عربية، وقد بلغت هذه المتأخرات نهاية ٢٠٠٨ نحو ١٢٠٧ مليون دولار[٢٠].

ج ـ لم يعد بإمكان الحكومة الموريتانية، بموجب التزاماتها في إطار مبادرات تخفيض الديون، التعاقد على قروض غير ميسرة (القروض التي يقل فيها عنصر المنحة عن ٣٥ بالمئة).

د ـ شهد الناتج الداخلي الخام نمواً متذبذباً في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨، ولكنه زاد على ٥ بالمئة في سنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ووصل إلى رقم استثنائي قدره ١١,٤ بالمئة سنة ٢٠٠٦، قبل أن يبدأ في التراجع إلى قيمة سالبة سنة ٢٠٠٩، كما شهدت الصادرات نمواً مرتفعاً في الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ تراوح بين حدٍّ قدره الأعلى ٣٨ بالمئة سنة ٢٠٠٤، وحدٍّ أدنى مقداره ١٦ بالمئة سنة ٢٠٠٦.

٢ ـ وبخصوص دلالات المؤشرات السابقة في مجال قياس أعباء الدين، فإن مؤشرَي نسبة الدين على الناتج (فوق ٧٠ بالمئة طيلة الفترة) ونسبة التمويل الخارجي للاستثمارات العمومية المنفذة في المرحلتين الأولى والثانية من الإطار الاستراتيجي، التي بلغت ٥٧ بالمئة و٦٣ بالمئة على التوالي، لا يزالان فوق الحدود المسموح بها، على الرغم من انخفاضهما النسبي مقارنة بالمرحلة السابقة. كما أن انخفاض خدمة الدين ونسبتها إلى حصيلة الصادرات

(٢٠) التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني ٢٠٠٨، ص ٥١.

يعود في المقام الأول إلى تراكم المتأخرات، وليس إلى انخفاض أعباء الدين الخارجي بصورة فعلية.

الاستنتاجات والتوصيات

ـ إن اعتماد موريتانيا على الديون الخارجية في تمويل برامجها التنموية لم يسفر عن تحقيق نتائج ملموسة على مستوى تنمية البلد الاقتصادية، بدليل النتائج المتواضعة التي تحققت، مقابل التراكم الكبير للديون الخارجية الذي أوصل البلاد إلى مرحلة الأزمة، وأرغمها على الخضوع لشروط الدائنين وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

ـ إن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وما رافقه من تزايد المديونية، أدى إلى تصاعد المؤشرات في ظل هذه البرامج بالمقارنة بمرحلة خطط التنمية التي سبقتها، مع ملاحظة انخفاض المؤشرات في مرحلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي بالمقارنة بمرحلة برامج الصلاح، وذلك بسبب استفادة البلد من تخفيض الديون متعددة الأطراف سنة ٢٠٠٦ من ناحية، وتراكم المتأخرات من ناحية ثانية. وأما على مستوى النمو ومحاربة الفقر فإن النتائج المحققة، وفق المعطيات الإحصائية المتوفرة متواضعة، بل مشكوك في دقتها أصلاً.

وتدفعنا الاستنتاجات السابقة إلى تقديم بعض التوصيات على النحو الآتي:

ـ ينبغي على موريتانيا، إذا ما أرادت إحداث تنمية حقيقية، أن تعمل على رفع مستوى اعتمادها على ذاتها في توفير أهم مقومات تنميتها، وخصوصاً الموارد المالية الضرورية لتمويلها، وهو أمر يتوقف على مدى الحد من التبذير على المستويين العام والخاص وخلق آليات فعالة لتشجيع الادخار المحلي وتطوير الوساطة المالية.

ـ نوصي بضرورة تحقيق قدر أكبر من الاعتماد المتبادل بين الدول النامية، وهو أمر ممكن حدوثه إذا ما توفر له الوعي الضروري بأهميته والإرادة السياسية لتحقيقه، وخصوصاً في الجانب المالي، لأنه في الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول النامية الحاجة إلى التمويل الخارجي، فإن بعضها الآخر يتوفر على فوائض مالية ضخمة يتم استثمارها في الدول المتقدمة، ويمكن أن تتعرض للمصادرة أو التجميد في أي وقت، بذريعة أو من دونها، فضلاً عن تدني العائدات المحققة على توظيفها في أصول مالية تتزايد مخاطرها باستمرار في ظل اقتصادات قائمة على الديون وتعاني أزمات هيكلية.

ـ كما يتعين على واضعي السياسة الاقتصادية في موريتانيا، العمل على الحد من الآثار الاجتماعية الناتجة من تطبيق برامج الإصلاح السابقة، وذلك بتكثيف جهود محاربة الفقر لتكتسب قدراً أكبر من الفاعلية والمصداقية، مع تبني سياسات فعالة تستهدف إعادة توزيع الدخول لضمان قدر أكبر من العدالة في توزيع الثروة الوطنية، باعتباره شرطاً ضرورياً لأي تنمية حقيقية، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان، وخصوصاً في الوسط الريفي الذي هو الخزان الأول للفقر في موريتانيا، مع أنه ليس الوحيد طبعاً ■